ITUC CSI IGB

تمويل الانتقال الطاقي غير العادل في تونس:

الدين العام، والأرباح الخاصة

تمرّ تونس بأزمة طاقية كبرى. فمنذ أن أصبحت، ابتداءً من سنة ٢٠٠١، دولةً تعتمد في ميزانها الطاقي على استيراد الطاقة بأكثر مما تصدّر منها، شهد معدل الاستقلالية الطاقية لديها تراجعًا حادًا من ٨١ ٪ سنة ٢٠١٠ إلى ٤١ ٪ فقط سنة ٢٠٢٤، ويمثل العجز التجاري الطاقي ما يقارب ٥٦ ٪ من إجمالي العجز التجاري في تونس، في ظل واردات طاقية كبيرة تستنزف احتياطي النقد الأجنبي وتزيد من حدة تراجع قيمة الدينار، وفي الوقت ذاته، لا يزال الطلب على الطاقة في تزايد مستمر، إذ تُظهر التوقعات أن الطلب على الكهرباء في تونس من المنتظر أن يرتفع بحلول ٢٠٣٠ وفق متوسط معدل نمو سنوي قدره ٣,٢ ٪ مقارنة بسنة ٢٠١٩، وفي هذا السياق، التزمت تونس بالعمل على خفض كثافة الكربون لديها بنسبة ٤٥ ٪ بحلول ٢٠٣٠ مقارنة بسنة ٢٠١٠.

وبينما تواجه تونس عبئًا من الدين العام يفوق ٨٠ ٪ من الناتج المحلي الإجمالي وعجزًا ماليًا مزمنًا، شهدت قدرتها على الاستثمار العام انهيارًا، ما جعل بنوك التنمية متعددة الأطراف (BMD) جهة محورية وضرورية لا غني عن اللجوء إليها: تمثل المؤسسات متعددة الأطراف ٦١ ٪ من الدين الخارجي لتونس وتشكل مصدرًا رئيسيًا لتمويل الانتقال الطاقي، حيث استثمرت بنوك التنمية متعددة الأطراف أكثر من ٢,٥ مليار دولار أمريكي في قطاع الطاقة بين سنتي ٢٠١٥ و٢٠٢٣، وبشكل رئيسي من قبل البنك الدولي، البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية، والبنك الأوروبي للاستثمار.[1]

ومع ذلك، فإن النتائج مقلقة، فبالرغم من هذه الاستثمارات الكبيرة، لا تمثل الطاقات المتجددة سوى ٣ ٪ من المزيج الطاقي لإنتاج الكهرباء في تونس، وما يزيد الأمر خطورة هو أن النهج المعتمد من قبل بنوك التنمية متعددة الأطراف يثير تساؤلات جوهرية، تشمل الخصخصة المنهجية، ومنح الامتيازات للشركات الأجنبية، وتهميش القطاع العام، وبعيدًا عن تعزيز الانتقال الطاقي العادل، يقوّض هذا النموذج فرص العمل، ويضعف السيادة الطاقية، ويعيد توجيه العائدات المالية الناتجة عن السياسات النيوليبرالية التي سبق وأن فشلت.

تتناول هذه الدراسة، التي كلف بها الاتحاد الدولي لنقابات العمال، تحليل تأثير بنوك التنمية متعددة الأطراف في قطاع الطاقة التونسي، وتهدف إلى هدف مزدوج: إطلاع النقابيين ليتمكنوا من وضع استراتيجية فعّالة، واستفزاز بنوك التنمية متعددة الأطراف لدفعها إلى إعادة التفكير في نهجها، ويبين هذا التقرير أن بنوك التنمية متعددة الأطراف (BMD) تعيد إنتاج فشل السياسات النيوليبرالية في تونس كما حدث في تسعينيات القرن الماضي، لكن هذه المرة تحت ستار الانتقال الطاقي المستدام والصديق للبيئة، إن هذا "التكيف الهيكلي المستدام" يقوم بخصخصة الأرباح، ويجعل الديون مسؤولية عامة، وينكث بالوعود المتعلقة بالعدالة المناخية، في مواجهة هذا النهج المزيف، ندعو إلى بناء بديل عام وديمقراطي وعادل يعزز السيادة الطاقية للبلاد.

[1] BERD: البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية
EIB: البنك الأوروبي للاستثمار

أ. رسم خرائط الاستثمار

بين سنتي 2015 و2023، استثمرت بنوك التنمية متعددة الأطراف أكثر من 2,5 مليار دولار أمريكي في القطاع الطاقي التونسي، بشكل رئيسي عبر البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية، والبنك الأوروبي للاستثمار، إلى جانب البنك الدولي، والبنك الإفريقي للتنمية، ومؤسسة التمويل الدولية، ويستهدف أكثر من ربع هذه التمويلات الشركة التونسية للكهرباء والغاز (STEG)، وهي المؤسسة العامة المكلفة بالبنية التحتية للكهرباء والغاز.

تتركز هذه الاستثمارات حول محورين يكشفان رؤية بنوك التنمية متعددة الأطراف (BMD): إعادة هيكلة الشركة التونسية للكهرباء والغاز (STEG) ومشروع الربط الكهربائي بين تونس وإيطاليا (ELMED)، ويهدف المحور الأول إلى تقييد دور المؤسسة العامة لتشجيع الإنتاج الخاص، أما المحور الثاني فيُكرّس التبعية الطاقية تحت ستار التكامل الإقليمي، ويجسّد كلا المحورين معًا نموذجًا للطاقة يقوم على استخراج الموارد مع الترويج للاستدامة، لكنه يخدم المصالح الأجنبية.

يمثل البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية (EBRD)، المؤسسة الأكثر نشاطًا في تمويل الطاقات المتجددة في تونس، تجسيدًا واضحًا لهذا النهج، إذ تكشف محفظته عن استراتيجية محددة، تشمل الخصخصة المنهجية، ومنح الامتيازات للشركات الأجنبية، وتهميش القطاع العام، كما يتيح تحليل استثماراته فهم المنطق العام لبنوك التنمية متعددة الأطراف (BMD).

1. الشركة التونسية للكهرباء والغاز (STEG) في صلب سياسات الخصخصة

تمرّ الشركة التونسية للكهرباء والغاز (STEG) بأزمة هيكلية مقلقة، إذ تواجه تلك المؤسسة العامة عجزًا ماليًا مزمنًا يعود جزئيًا إلى عدم قيام الدولة بسداد الدعم الذي تقدمه، وغياب التسعيرة التفضيلية لشراء الغاز من المؤسسة التونسية للأنشطة البترولية (ETAP)، وكذلك الخسائر الطاقية في شبكتها.

في ظل تزايد الطلب ونقص الاستثمارات في تطوير القدرات الوطنية، تضطر الشركة التونسية للكهرباء والغاز (STEG) إلى اللجوء إلى الاستيراد لتفادي الانقطاعات، مما يفاقم مديونيتها، وقد بلغ معدل مديونية الشركة التونسية للكهرباء والغاز في سنة 2022 نحو 110 %.

في سنة 2020، استثمر البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية ((EBRD 300 مليون يورو من أجل استقرار الوضع المالي وتعزيز وضع الشركة التونسية للكهرباء والغاز (STEG)، وفق استراتيجية إعادة هيكلة تهدف إلى حصر أنشطتها في مجال تزويد وتوزيع الطاقة، واستبعادها من الإنتاج، وخصخصة الطاقات المتجددة بشكل منهجي، وعلاوة على ذلك، تخصص البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية (EBRD) في تمويل محطات شمسية صغيرة خاصة بطاقة تتراوح بين 10 و100 ميجاواط، يطورها حصريًا مستثمرون أجانب.

تعمل هذه المشاريع بموجب نظام الامتياز طويل الأجل، وتموّل تونس انتقالها الطاقي من خلال الدين العام عبر بنوك التنمية متعددة الأطراف (BMD)، في حين يتم خصخصة الأرباح الاقتصادية ويتم وإخراجها خارج البلاد، حيث تستغل الشركات الأجنبية الموارد الشمسية التونسية،

المشروع	القدرة	المشغل	الجنسية	قيمة التمويل من البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية (EBRD)	التاريخ
سكاتيك توزر	50 ميجاواط	سكاتيك / توبوتا	النرويج / اليابان	15 مليون يورو	2022
سكاتيك سيدي بوزيد - مزونة	50 ميجاواط	سكاتيك / توبوتا	النرويج / اليابان	15 مليون يورو	2022
قير- فيريانا A	10 ميجاواط	قير الدولية	فرنسا	3,9 مليون يورو	2024
قير- فيريانا B	10 ميجاواط	قير الدولية	فرنسا	3,9 مليون يورو	2024
سكاتيك سيدي بوزيد R2	100 ميجاواط	سكاتيك / توبوتا	النرويج / اليابان	32 مليون يورو	2025

وتقوم الشركة التونسية للكهرباء والغاز (STEG) بشراء الكهرباء المنتجة، بينما تغادر الأرباح خارج البلاد.

وفي الوقت نفسه، تفرض بنوك التنمية متعددة الأطراف (BMD) تدبيرًا لإصلاح الوضع المالي للشركة التونسية للكهرباء والغاز (STEG) عبر إلغاء الدعم التسعيري وتقليص نفقات المؤسسة العامة، مما يستلزم غالبًا تخفيض حجم الأجور، ويؤدي هذا النهج إلى تأثير مزدوج: حيث يفقد العمال وظائفهم، بينما يدفع المواطنون المزيد مقابل استهلاكهم من الطاقة.

2. مشروع الربط الكهربائي بين تونس وإيطاليا (ELMED): تبعية طاقية جديدة

يوضح مشروع الربط الكهربائي بين تونس وإيطاليا (ELMED) الفجوة بين خطاب بنوك التنمية متعددة الأطراف (BMD) وواقع تدخلاتها، ويُعد هذا المشروع كابلًا بحريًا لنقل التيار المستمر عالي الجهد بطول 200 كيلومتر يربط بين تونس وإيطاليا، بقدرة تصل إلى 600 ميجاواط، تبلغ التكلفة الإجمالية للمشروع 211 مليون يورو، ويُموّل بشكل مشترك من قبل البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية (BERD) (بمقدار 45 مليون يورو)، إلى جانب البنك الدولي، البنك الأوروبي للاستثمار (BEI)، بنك التنمية الألماني (KfW)، والاتحاد الأوروبي، ومن المقرر أن يدخل المشروع حيز الخدمة في سنة 2028.

تعرض بنوك التنمية متعددة الأطراف (BMD) مشروع الربط الكهربائي بين تونس وإيطاليا (ELMED) باعتباره مشروعًا "للتكامل وتبادل الكهرباء عبر الحدود" من الطاقات المتجددة، وبحسب هذا الخطاب، يضمن مشروع الربط الكهربائي بين تونس وإيطاليا تأمين التزويد الكهربائي لتونس على المدى القصير (مع إمكانية الاستيراد في حال ذروة الطلب)، ويوفّر على المدى الطويل منفذًا لتصدير فائض الكهرباء المتجددة التونسية نحو إيطاليا وأوروبا.

لكن الأرقام تتعارض مع ذلك كلياً، كيف لدولة تستورد أكثر من ثلثي احتياجاتها الطاقية وتكافح لتلبية الطلب المحلي أن تصدّر الكهرباء؟ تكشف توقعات الوكالة الدولية للطاقة المتجددة (IRENA)[2] لعام 2040 عن الاتجاه الحقيقي لتدفقات الطاقة على النحو التالي: تُقدَّر صادرات تونس نحو إيطاليا بحوالي 649 جيجاواط-ساعة، مقابل واردات إيطاليا إلى تونس البالغة 3,496 جيجاواط-ساعة، لتكون النسبة 1 إلى 5.

إذن، لا يُعد مشروع الربط الكهربائي بين تونس وإيطاليا (ELMED) مشروعًا لتبادل الطاقة، بل مشروعًا للاستيراد من إيطاليا، فهو يتيح لإيطاليا تأمين منفذ لفائضها من الكهرباء، في الوقت الذي يخلق تبعية طاقية جديدة لتونس، إذ تتحمّل تونس أعباء الدين لتمويل بنية تحتية ستخدم في المقام الأول المصالح الإيطالية والأوروبية.

يُلاحظ هذا النقص في التوافق الاستراتيجي في السياسة العامة لاستغلال الموارد من أجل الانتقال الطاقي، ويُعد الهيدروجين الأخضر مثالًا واضحًا على ذلك، فالاستراتيجية الوطنية، الممولة جزئيًا من قبل البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية (BERD) والبنك الأوروبي للاستثمار (BEI)، تهدف إلى تصدير 6,3 ملايين طن نحو الاتحاد الأوروبي بحلول سنة 2050، حيث وُضعت هذه الاستراتيجية دون إشراك المجتمع أو اتباع نهج تشاركي، وتتجاهل التأثيرات المترتبة على المجتمعات الساحلية والأراضي والنظام البيئي البحري جراء عمليات تحلية المياه الضرورية، كما تُستخدم الموارد التونسية بشكل أساسي لدعم الانتقال الطاقي في أوروبا.

[2] الوكالة الدولية للطاقة المتجددة

ب. المأزق الذي وصل إليه نموذج بنوك التنمية متعددة الأطراف (BMD): الحاجة إلى بديل عام

يواجه نهج بنوك التنمية متعددة الأطراف (BMD) في تونس تناقضًا جوهريًا: فرغم تأكيدها تمويل الانتقال الطاقي، فإن خياراتها الاستراتيجية – الخصخصة المنهجية، واستبعاد القطاع العام، والتحرير – تؤدي إلى نتائج معاكسة تمامًا لتلك النتائج المرجوّة، وهذا المأزق ليس حادثًا عرضيًا، بل هو نتاج نموذج أيديولوجي يُعطي الأولوية للسوق على حساب المصلحة العامة، متجاهلًا الدروس المستفادة من التجارب السابقة والواقع التونسي.

1. نتيجة الفشل: عوائد ضئيلة وتمويلات غير كافية

رغم استثمار 2,5 مليار دولار أمريكي بين سنتي 2015 و2023، لا تمثل الطاقات المتجددة سوى 3 % من المزيج الكهربائي التونسي، مقابل 18,2 % في المغرب، كما لم يتحقق الهدف المحدد لعام 2020 من حيث القدرات في الطاقات المتجددة، حيث بلغ 1,084 ميجاواط مقابل 1,225 ميجاواط مستهدفة، ولا يزال مؤشر الاستعداد للانتقال الطاقي في تونس منخفضًا بنسبة 42,6 % في سنة 2024.

بينما تقدم بنوك التنمية متعددة الأطراف (BMD) الخصخصة على أنها المحرك الرئيس للانتقال الطاقي، فإن هذا النهج لا يجذب رؤوس الأموال المتوقعة، فقد تراجعت الاستثمارات الأجنبية المباشرة في قطاع الطاقة، من 970 مليون دينار تونسي في سنة 2015 (41 % من إجمالي الاستثمارات الأجنبية المباشرة) إلى 479 مليون دينار في سنة 2023 (20 % من الإجمالي)، وتظل التمويلات المناخية المخصّصة لتونس غير كافية بشكل واضح، حيث تم الالتزام بمبلغ 2,3 مليار دولار أمريكي، أي أقل من 20 % من الـ 11,6 مليار دولار المطلوبة وفقًا للمساهمات المحددة وطنيًا (CDN).[3] وتظل هذه المبالغ متواضعة مقارنة بالدول المجاورة في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا (MENA)، كما تواجه تونس صعوبة في الوصول إلى الصناديق المناخية متعددة الأطراف، مثل مرفق البيئة العالمي (GEF)، وصندوق المناخ الأخضر (GCF)، وصناديق الاستثمار في المناخ - صندوق التقنيات النظيفة (CIF) التي توفر شروط تمويل تفضيلية.

2. توسيع نطاق الطاقة لخدمة المصالح الأجنبية

بالنظر إلى البطء في تطوير الطاقات المتجددة ونمو "توسيع نطاق الطاقة"، نشهد نموًا متزامنًا لكافة أشكال الطاقة، دون تحقيق أي تخفيض حقيقي في استخدام الطاقات الأحفورية، حيث أن بنوك التنمية متعددة الأطراف (BMD) لا تموّل الانتقال الطاقي فعليًا، بل تنظم إعادة هيكلة نيوليبرالية للقطاع تخدم المصالح الأجنبية، تحت غطاء الانتقال الطاقي المستدام.

محدودية فرص العمل

لا تخلق مشاريع الطاقة التي تموّلها بنوك التنمية متعددة الأطراف (BMD) فرص عمل دائمة، لأنها لا تطوّر أي سلسلة قيمة محلية، وعلى سبيل المثال، تخلق مشاريع سكاتيك (SCATEC) بطاقة 50 ميجاواط، والممولة من البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية (BERD)، نحو 300 فرصة عمل مؤقتة فقط خلال مرحلة الإنشاء، تُظهر الدراسات الاقتصادية النموذجية أن فقدان الوظائف في الوحدات العامة سيتجاوز بكثير فرص العمل المتوقع إنشاؤها في القطاع الخاص للطاقات المتجددة.

يتم هذا التدمير لفرص العمل من دون أي شبكات أمان اجتماعي أو برامج فعّالة للإدماج المهني، في حين يظل عرض التكوين المهني قاصرًا وغير متلائم مع الحاجات الفعلية لسوق الشغل؛ (إذ لا تتجاوز نسبة الشباب الملتحقين بالتكوين المهني 14 %، مقابل متوسط يبلغ 44 % في بلدان منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية)، إن عدم توافر برامج إعادة التأهيل المهني أو آليات الحماية الاجتماعية المصاحبة للعمال خلال مسار الانتقال يفضي إلى تقويض آفاق تحقيق انتقال عادل.

إقصاء الجهات التونسية واستحواذ الشركات الأجنبية على المنافع الاقتصادية

النموذج الذي تروّج له بنوك التنمية متعددة الأطراف (BMD) يستبعد بشكل منهجي الجهات التونسية، ففي المشاريع الخمسة للطاقة الشمسية الممولة من قبل البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية (BERD)، لا يشارك أي منها شركات تونسية كمشغّلين رئيسيين، إذ تُمنح جميعها لمستثمرين أجانب تحت نظام الامتياز، ولا يستند هذا الإقصاء إلى أي مبرر تقني، إذ أظهرت الشركة التونسية للكهرباء والغاز (STEG) خبرتها من خلال مشاريع الرياح في توزر، ويكشف ذلك عن خيار أيديولوجي تتخذه بنوك التنمية متعددة الأطراف (BMD) على حساب تطوير القدرات العامة.

[3] المساهمات المحددة وطنيًا (CDN): الالتزامات المناخية الوطنية التي تحددها الدول نفسها في إطار اتفاقية باريس. وقد قامت تونس بتحديث أهدافها في سنة 2021.

وهكذا، تموّل بنوك التنمية متعددة الأطراف (BMD) مشاريع لا تنقل أي تقنية أو معرفة عملية، وتموّل تونس انتقالها الطاقي من خلال الدين العام، بينما تستحوذ الشركات الأجنبية على المنافع الاقتصادية – من أرباح وفرص عمل مؤهلة ونقل تكنولوجي، وهذا النهج يكرّس التبعية التكنولوجية والاقتصادية، ويقوّض إمكانات بناء قطاع صناعي وطني متكامل.

3. عودة السياسات النيوليبرالية

تُعيد السياسات المناخية الحالية الي تتبعها بنوك التنمية متعددة الأطراف (BMD) تدوير العوائد الناتجة عن التحرير والخصخصة (L&P) لقطاع الكهرباء التي رُوّج لها في تسعينيات وأوائل الألفية، ففي ذلك الوقت، كانت هذه السياسات تدّعي أن إعادة هيكلة المؤسسات العامة ستؤدي إلى تحسين كفاءة ونمو القطاع الخاص، ولقد أظهرت التجربة عكس ذلك، بما في ذلك في تونس، حيث أدت سياسات التحرير والخصخصة (L&P) إلى خسائر كبيرة في فرص العمل وتفشي البطالة، وتدهور ظروف العمل، وانهيار العقد الاجتماعي.[4]

اليوم، تطبق بنوك التنمية متعددة الأطراف (BMD) نفس المنطق بالضبط تحت شعار "الانتقال الطاقي"، من خلال خصخصة المشاريع المستدامة، ومنح الامتيازات للشركات الأجنبية، وإضعاف القطاع العام، وإعادة هيكلة الشركة التونسية للكهرباء والغاز (STEG)، وما كان يُعرض في السابق على أنه "تحديث اقتصادي" يُباع اليوم على أنه "انتقال طاقي مستدام".

4 . ضرورة إيجاد بديل عام

في مواجهة فشل نموذج الخصخصة، تصبح الحاجة إلى بديل عام واضحة، حيث تؤكد التجارب الأوروبية ذلك: حتى داخل الاتحاد الأوروبي، تحقق النجاح المحدود للطاقات المتجددة بفضل الدعم الحكومي والاتفاقيات خارج السوق، وليس عبر آليات التحرير.

بدلًا من تكرار إخفاقات سياسات التحرير تحت تسمية جديدة "مستدامة وصديقة للبيئة"، أصبح من الضروري بناء نهج عام وديمقراطي ومسؤول اجتماعيًا، يعتمد على خبرة الشركة التونسية للكهرباء والغاز (STEG) ويعزز قدراتها في تطوير وتشغيل مشاريع الطاقات المتجددة، حيث يجب أن يضع هذا النهج السيادة الطاقية، والعمل اللائق، والحوار الاجتماعي في صميم الانتقال الطاقي، كما ينبغي أن يستند إلى مكتسبات الشركة التونسية للكهرباء والغاز (STEG)، ويطور سلسلة قيمة صناعية وطنية، ويخلق فرص عمل لائقة ودائمة، ويضمن مشاركة العمال في اتخاذ القرارات الاستراتيجية.[5]

[4] خططا التكيف الهيكلي لسنتي 1986 و1995.

[5] بن عمار، إ. (2022). نحو انتقال طاقي عادل في تونس (تقرير). تم الاسترجاع في 2025، خلال الرابط التالي: https://www.tni.org/files/2023-01/energy_democracy_tunesia_web.pdf

ج. التوصيات

تُعيد بنوك التنمية متعددة الأطراف (BMD) في تونس تطبيق منطق التكيف الهيكلي بصيغة " مستدامة وصديقة للبيئة"، من خلال منح الامتيازات للشركات الأجنبية وإقصاء القطاع العام، ويهدد هذا النهج استدامة الشركة التونسية للكهرباء والغاز (STEG)، ويزيد من الهشاشة الطاقية، ويقوّض أي آفاق لتحقيق انتقال عادل، مما يجعل من الضروري إيجاد بديل عام قابل للتطبيق، يقوم على المبادئ التالية:

1. وضع الحوار الاجتماعي في صميم استراتيجيات التمويل

يتطلب الانتقال الطاقي تعزيز الحوكمة والشفافية، فضلاً عن تشجيع المواطنة الطاقية المسؤولة. ويجب وضع الحوار الاجتماعي في صميم هذا المسار، ويجب على بنوك التنمية متعددة الأطراف (BMD) ربط تمويلاتها بالامتثال لهذا المبدأ الأساسي، كما يمكن أن تدعم بنوك التنمية متعددة الأطراف إنشاء آليات ثلاثية الأطراف مثل المجلس الوطني للانتقال العادل (CNTJ) والمنصات الإقليمية للحوار الاجتماعي (PRDS).

2. إعادة توجيه الجهود نحو السيادة الطاقية التونسية

يجب أن يتماشى نهج بنوك التنمية متعددة الأطراف (BMD) مع الاستراتيجيات الوطنية، بما في ذلك المساهمات المحددة وطنيًا (CDN) والاستراتيجيات الطاقية، وأن يموّل تطوير القدرات المؤسسية الوطنية، حيث يجب أن يعزز الانتقال الطاقي التنمية الصناعية، من خلال نقل التكنولوجيا وتطوير سلسلة قيمة مستدامة في تونس، بالإضافة إلى التكامل الإقليمي، بهدف الحد من عدم المساواة وضمان تحقيق منافع محلية ملموسة (مثل توفير فرص عمل محلية، وإعادة استثمار العائدات).

3. اعتماد نموذج شراكة بين القطاعين العام والخاص (PPP) ثلاثي الأطراف تحت قيادة الشركة التونسية للكهرباء والغاز (STEG)

في مواجهة التحديات الطاقية والاقتصادية في تونس، يُعدّ النموذج البنيوي الأنسب هو الشراكة بين القطاعين العام والخاص (PPP) بقيادة الشركة التونسية للكهرباء والغاز (STEG)، مع تحديد دور القطاع الخاص بشكل واضح، وأن يجمع هذا النموذج البنيوي بين الشركة التونسية للكهرباء والغاز (STEG)، والقطاع الخاص التونسي، والبنوك المحلية، والشركات المستقلة المنتجة للكهرباء الأجنبية (IPP) المشاركة بشكل فعّال في نقل التكنولوجيا وإعادة الاستثمار، ويتطلب هذا النوع من الهيكلة حوارًا اجتماعيًا دقيقًا يشرك جميع الأطراف المعنية.

4. ضمان الحماية الاجتماعية وفرص العمل اللائقة في جميع المشاريع

لضمان انتقال طاقي عادل وشامل يحمي العمال ويطور في الوقت ذاته المهارات اللازمة لإنجاح الانتقال، يجب أن يشتمل نهج بنوك التنمية متعددة الأطراف (BMD) على المحاور التالية:

- إنشاء آليات تمويل لدعم العمال المتأثرين بالانتقال الطاقي (مثل توفير تعويضات إعادة التأهيل المهني، ومخصصات البطالة، والتعويضات الأخرى).
- إدراج شروط اجتماعية ملزمة بشكل منهجي تضمن فرص عمل لائقة في جميع المشاريع الممولة، وتشجع على خلق وظائف دائمة على امتداد سلسلة القيمة (الإنتاج المحلي للمعدات، والصيانة، وتصنيع المكونات).
- وضع خطط تدريب لتطوير المهارات المستدامة، بما في ذلك التدريب أثناء العمل، وإعادة التأهيل المهني (Reskilling)، والتطوير المهني المتقدم (Upskilling).
- وضع اتفاقية جماعية قطاعية خاصة بسلاسل القيمة المستدامة.

5. دمج النجاعة الطاقية كركيزة أساسية في الانتقال الطاقي

يجب أن يُولي النهج العام الأولوية للنجاعة الطاقية على امتداد سلسلة القيمة، معتبرًا إياها ركيزة أساسية في تطوير السياسات العامة وفي الانتقال الطاقي نفسه.

6. تسريع الوصول إلى الصناديق المناخية متعددة الأطراف

تعزيز القدرات المؤسسية والتقنية والمالية لتسريع اعتماد المؤسسات التونسية لدى صندوق المناخ الأخضر (GCF)، وإعطاء الأولوية للوصول إلى التمويلات التفضيلية، ووضع استراتيجية فعّالة لإدارة المعرفة ضمن المنظومة المالية الوطنية.

الاتحاد الدولي لنقابات العمال، فبراير 2026

ITUC
الاتحاد الدولي لنقابات العمال

info@ituc-csi.org
www.ituc-csi.org
هاتف: 0211 224 2(0) 32+

Boulevard du Jardin Botanique, 20,
1000 Brussels, Belgium

الناشر المسؤول في القانون:
لوك تراياجل، الأمين العام

ITUC CSI IGB